

في عدم البطان ان يكون عرض الوقوع بلا تقصير فان نفذ
 دفعه في الحال او قصر في وقوعه بطلت صلاته ويستثنى
 من الخاسرة المفقوعة فانها لا تبطل ولو لم يزلها وذلك
 لقليل دم الراعيث والفعل والبعوض وكذا الكثيره ان لم تحصل
 بقوله لها وقيل الشتر يعرف ولا تخرج في كثيره ان تشر يعرف
 ومقتضى كلام الراجح عدم الفع وجعلها بمضم
 داخله في كلامه لئلا يجر ادخا فيه لتشر يعرف لم
 كالوضو والفسل وكثليل دم الدمايل والفروج
 والحجام والفصد والكتدر دم البشراة
 من نفسه الا ان يمصرها وقليلها عند المص والراعي
 في كل هذه الاماكن الفع عن ما اصابه منها مطلقا
 قل او لثرب مصر وغيره لا فاضا الا اطراف الروض
 والمناج والمغلي بول المتقاسم وونيم الذباب
 وطين الشارع التي تلت نجاسته يعرف عن ما تفر
 لاحتراز منه غالبا ويختلف بالزمان بموضع الاماكن
 وكشف المورخ ان لم يسر في الاماكن لم يظلمه كشف
 المورخ وهي تختلف باختلاف حمية ورفق والذووة
 والاذوية خارج الصلاة ودفعه او تقدم كذا ذلك
 في شروط الصلاة وقوله ان لم يسرها في حال

عجز

مخرج لما اذا استرها في الحال بان طرئ به وهو في الصلاة
 ولم يقصر في تنويده عن عورته فزها فواله ليطال وتقدم
 ايضا ما يستر به فراجه والكلام المجرى في الصلاة
 كلام التماس وان لم يقصد خطابا لم يقوله في لفظي
 بوجه الله وخبره الاشارة ولو لم يشر في قول
 والكلام ويستثنى من ذلك اجابة النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا دعى في عمرة مصليا ونطقه بالنداء على الارض
 في شرح المهذب وقوله لمصلح للشيطان القتل
 بلفظ الله كما قاله شيخ الاسلام بلفظي نعم اليهم
 وانذار مشرق على لهلاك كما صح في التحريف
 والاصح في اخرج والروضة البطانات مع وجوب الانذار
 والكلام ليطال حرفان او حرف مفقود لف وفي او
 حرف بعد مدة ولو اكره فليس عذرا ومنه كذا
 والنيين والتعجب والضحك والتسليم ونشانه
 هذه في كلام المصنف وانما اذرها وان دخل في هذا
 لانقرادها بالحكام والواحي اناح عملا في مواضع وسائر
 ذلك وشمل في قوله والكلام في الغليل والكثرة
 فلذلك قال المورخ لان الغليل منه الكلام في غير ميطال
 اذا عطف اليه اللسان من غير قصد او غيرها

وسم

غيرها
ع